

حكم قضائي وشيك في اليمن قد يمتد ليشمل أبناء طائفة دينية كاملة

جنيف - 21 أكتوبر 2019م

يتوقع أن تصدر محكمة الاستئناف بصنعاء يوم الثلاثاء 22 أكتوبر 2019 حكماً بخصوص قرار قضائي سابق صدر في يناير 2018 يقضي بحل المؤسسات البهائية وإعدام السيد/ حامد بن حيدرة، البهائي الذي تم احتجازه في صنعاء منذ أكثر من خمس سنوات. بناء على ما جاء في المذكرة التي قدمتها النيابة في جلسة الاستماع السابقة في 1 أكتوبر 2019، فإن الجامعة البهائية العالمية قلقة للغاية من الضغوط التي تتعرض لها المحكمة في اتجاه رفض الاستئناف المقدم من السيد/ حامد بن حيدرة وبالتالي تثبيت حكم الإعدام ضده، وكذلك توسيع نطاق القضية من خلال إصدار أمر قضائي بنفي وإبعاد كافة الطائفة البهائية اليمنية. النيابة قد طالبت أيضاً بمصادره جميع أموال وممتلكات المحفل الروحاني المركزي للبهائيين في اليمن، وكذلك مصادرة أموال وممتلكات السيد/ حامد بن حيدرة.

وصرحت السيدة ديان علائي، ممثلة الجامعة البهائية العالمية في الأمم المتحدة "إذا ما حكم القاضي لصالح مطالبات النيابة فإنه لا يكتفي فقط بتأكيد قرار المحكمة الابتدائية القائم على دوافع دينية وطائفية محضه، بل وسيوسع نطاق الحكم ليشمل أي شخص يعتبر نفسه بهائياً". وأضافت: "إذا ما تم ذلك فإن الحكم سيستهدف ويهدد بشكل صارخ طائفة دينية يمنية بأكملها ويقوم بنفيها وإبعادها، وتجريدها من وطنها وحقوقها الوطنية، والاستيلاء على ممتلكاتها، والتهديد بإبادة بشكل جماعي في اليمن، رغم أن هذه الطائفة المسالمة لا تريد سوى المساهمة في تقدم وازدهار اليمن".

إن مثل هذا الحكم سيمثل تعسفاً خطيراً ضد المجتمع اليمني الذي عانى من خسائر جسيمة ودمار شامل خلفته الحروب الأهلية الطاحنة، كما سينتهك وبشكل صارخ سيادة القانون، وحقوق جميع اليمنيين في حرية الدين والمعتقد، والتزامات اليمن الدولية، ويُنذر بمستقبل مظلم للبلاد.

أشارت السيدة علائي "إن التشابه بين الاضطهاد الذي يعانيه البهائيون في اليمن وما يتعرض له إخوانهم البهائيين في إيران واضح بل وصارخ، ويتجلى بوضوح في المنهج والخطاب الرسمي الذي تبنته كل من الحكومة الإيرانية والسلطة الحوثية ضد البهائيين". حيث يبدو أن العقود الطويلة من الاضطهاد الذي مارسته الحكومة الإيرانية ضد البهائيين في إيران أصبح نموذجاً يطبقه الحوثيون وخارطة طريق يسيرون على نهجها.

وأضافت السيدة علائي "أن الجامعة البهائية العالمية تتأشد المجتمع الدولي أن يدعو القاضي إلى الالتزام بسيادة القانون وعدم الخضوع للضغوط السياسية، وإلغاء قرار المحكمة الابتدائية ورفض مطالبات النيابة الداعية إلى تطبيق عقوبات جائزة ظالمة ضد الطائفة البهائية برمتها، والتي تُهدد وجود هذه الأقلية الدينية المسالمة".



السيد/حامد بن حيدرة مع عائلته في اليمن، قبل إعتقاله في عام ٢٠١٣ .